قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية- دراسة تحليلية للجزائر في الفترة من 2006 إلى غاية 2020

The impact of population growth on economic development - an analytical study of Algeria in the period from 2006 to 2020

نجاة بن فريحة [1] ، [*]، عبد القادر شيباني [2]، سليمان نصاح [3]
[1] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر.
[2] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.
[3] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الونشريسي بتيسمسيلت، الجزائر.

Key words:

Economic development.

Economic indicators

Population growth.

Impact of population growth

Algeria.

Abstract

The issue of the impact of population growth on economic development is a topic that is currently of great importance because of the controversy it represents among economists in the positive or negative impact that population growth can have on the development of countries' economic development, including Algeria population growth impact on many economic indicators, Through an analysis of the impact of population growth on unemployment and employment indicators and its impact on the growth of domestic product and the per capita income rate of Algerian citizens during the period 2006 - 2020 on Algeria's economic development.

Where the study was divided into two main axes, through which we reached a set of conclusions and proposals based on an examination of the interrelationship between population growth and economic development, One of the most important outcomes is the positive impact of population growth on economic development, but the State's development policies and programs play a significant role in controlling this impact. and the study also demonstrated a strong correlation between population growth and economic development indicators, We can therefore say that the State must pay attention to economic and social reforms. This is done by adapting to the population increase, which has become an inevitable reality in individuals' lives, as well as by coordinating the various sectors in order to advance Algeria's economic development.

معلومات المقال

تاريخ المقال:
الإرسال :26-06-2022

القبول : 09-06-2023

الكلمات المفتاحية:

تنمية اقتصادية.

مؤشرات اقتصادية

نمو سكاني.

أثر النمو السكاني

جزائر.

ملخص

يعتبر موضوع أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية موضوعا يحتل مكانة كبيرة حاليا لما تمثله من جدل بين الاقتصاديين في الأثر الايجابي أو السلبي الذي يمكن للنمو السكاني أن يحدثه على تطور التنمية الاقتصادية للبلدان ومنها الجزائر، حيث هدفت هذه الورقة البحثية الى تبيان أثر النمو السكاني على العديد من المؤشرات الاقتصادية، من خلال دراسة تحليلية لأثر النمو السكاني على مؤشري البطالة والتشغيل وعلى أثره على نمو الناتج المحلي ومعدل الدخل الفردي للمواطن الجزائري خلال الفترة 2006 – 2020 على التنمية الاقتصادية للجزائر.

وحيث قسمت الدراسة إلى محورين رئيسين، توصلنا من خلالهما إلى مجموعة من النتائج والمقترحات القائمة على دراسة الترابط بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية، ومن أهم النتائج تأثير النمو السكاني على التنمية الاقتصادية بالإيجاب غير أن سياسات الدولة وبرامجها التنموية تلعب دوار كبيرا في التحكم في هذا التأثير، كما أثبتت الدراسة وجود علاقة قوية بين النمو السكاني ومؤشرات التنمية الاقتصادية، وعليه يمكننا القول أن على الدولة الاهتمام بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وهذا من خلال التأقلم مع الزيادة السكانية التي باتت واقعا لا مفر منه في حياة الافراد وكذا التنسيق بين القطاعات المختلفة من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

* Corresponding author at :djilali bou naama University of Khmis mliana, ALGERIA.
Email : nadjet.benfreiha@univ-dbkm.dz

1. مقدمة

لقد اختلفت وجهات النظر حول موضوع أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية وهذا راجع إلى اختلاف الأوضاع الاقتصادية للبلدان ومعدلات نمو السكان بها، فمنها من كان للنمو السكاني الأثر الكبير في زيادة الإنتاج ودفع حركة التنمية، وبالتالي كانت العلاقة التي أثر بها زيادة النمو السكاني إيجابا على مكونات التنمية الاقتصادية ومنها من كانت سلبية، ولمعرفة هذه العلاقة يجب توفر المؤشرات التي تؤثر بالنمو السكاني، خاصة ما تعلق بمعدلات المواليد والوفيات وأمل الحياة عند الولادة وغيرها من المؤشرات التي لها تأثير كبير على الزيادة والنمو السكاني، وكذلك الأمر بالنسبة للتنمية الاقتصادية وأهم المؤشرات التي تؤثر فيها، ومن أجل تبيان تأثير النمو السكاني على التنمية الاقتصادية، تطرقنا الى دراسة تحليلية للجزائر في الفترة من 2006 الى غاية 2020.

إشكالية الدراسة

لذا من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول دراسة تأثير مؤشرات النمو السكاني التي تمس البنية السكانية بالإضافة إلى المتغيرات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ومكوناتها، على تطور الشغل والبطالة وكذا معدل نمو الناتج المحلي ومعدل دخل الفرد من خلال تناول دراسة تحليلية لهذه المؤشرات في الفترة 2006-2020 في الجزائر:

لذا ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول الإجابة عن التساؤل التالي:

ما مدى تأثير النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الجزائر في الفترة ما بين 2006 و2020؟

بغية الإحاطة بجوانب السؤال الرئيسي ومحاولة الإجابة عليه ارتأينا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- التعريف بالتنمية الاقتصادية وأهدافها.

- التعريف بالنمو السكاني وعلاقته بالتنمية الاقتصادية.

- دراسة مؤشرات النمو السكاني للجزائر خلال الفترة 2006-2020.

- دراسة تأثير النمو السكاني على بعض متغيرات التنمية الاقتصادية للجزائر للفترة 2006-2020.

فرضيات الدراسة

ولمناقشة الإشكالية طرحنا الفرضيات التالية في شكل فرضية رئيسية وفرضية فرعية:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد علاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية في الجزائر في الفترة 2006 الى غاية 2020.

الفرضية الفرعية: لا يوجد تأثير للنمو السكاني على نصيب الفرد من لناتج المحلي الإجمالي بينما له أثر على البطالة والتشغيل في الجزائر.

هدف الدراسة وتهدف هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية سواءا بالسلب أو الإيجاب، حيث حاولنا دراسة مدى وجود علاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية من خلال جمع ما تيسر من معلمات وإحصائيات متعلقة بالمتغيرين، ومعرفة درجة تأثير كل من النمو السكاني على التنمية الاقتصادية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تبيان مدى ترابط مؤشرات النمو السكاني للدول على التنمية الاقتصادية بها، مما قد يؤثر ذلك بالإيجاب او بالسلب عليها وحاولنا تبيان ذلك من خلال دراسة لمدى أثر النمو السكاني في الجزائر على التنمية الاقتصادية في الفترة الممتدة من 2006 الى غاية 2020.

المنهج المعتمد اعتمدنا في دراسة موضوعنا على المنهج الاستنباطي ومسح المكتبات في ما يتعلق والجانب النظري من الدراسة، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي الوصفي الذي يعتمد على التحليل والملاحظة والذي يتناسب مع الجانب التطبيقي في دراستنا عن مدى تأثير النمو السكاني على التنمية الاقتصادية.

الدراسات السابقة

دراسة (**عمارة نورة**، 2012) الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد البيئة، جامعة باجي مختار، عنابة، تحت عنوان: النمو السكاني والتنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر-.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع هام يتعلق بالنمو السكاني ومدى تأثيره في التنمية المستدامة من خلال عرض آثاره السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا انعاكاساته على البيئة والموارد الطبيعية، كما يهدف إلى ابراز المراحل التي مر النمو السكاني في الجزائر بالإضافة إلى ذلك تقديم عرض للتطور التاريخي للسياسة السكانية ومؤشرات التنمية البشرية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية واضحة ولا جدال عليها بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، إذ كلما زاد معدل النمو السكاني لدولة ما ازدادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية ونسبة التصنيع والنمو الاقتصادي غير المستدام الذي يهدد البيئة العامة، إلى جانب المشاكل الاجتماعية الأخرى كالنزوح الريفي والبطالة والفقر التي تعجز السياسات الاقتصادية في معظم الأحيان على مواجهتها. وهذا ما يبين مدة تأثير النمو السكاني على التنمية المستدامة.

دراسة (**معتز نعيم**، 1999) عبارة عن مقال منشور بمجلة جامعة دمشق، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، تحت عنوان:

النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترابط وثيق وعلاقات متبادلة- دراسة خاصة للواقع السكاني والتنموي في القطر العربي السوري في الفترة 1970- 1995.

هدفت الدراسة إلى دراسة مفاهيم النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات المتبادلة بينهما، من خلال معرفة أثر هذه التنمية في النمو السكاني، وكذلك معرفة التأثير الذي يمارسه النمو السكاني في عملية التنمية، كما تناولت الدراسة دراسة تحليلية للعلاقة بين النمو لسكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية في الفترة 1970- 1995، وهذا بتناول المتغيرات الكمية والنوعية لسكان القطر خلال الفترة المذكورة والعلاقات المتبادلة فيما بينها، وكذلك دراسة التأثير الذي تمارسه التغيرات الكمية والنوعية لسكان القطر في عملية التنمية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من لنتائج القائمة على لحظة الترابطات المتبادلة بين النمو الاقتصادي وحركة المتغيرات السكانية التي يمكن الاستفادة منها، ومن أهم النتائج أن التنمية عملية مستمرة ودؤوبة لا يمكن ربطها فقط بمعدلات النمو الاقتصادية، إذ أنه ومع الدور الحاسم والأساس للعامل الاقتصادي في التنمية هناك عوامل أخرى اجتماعية، بشرية، وحتى بيئية لابد أن تؤخذ بالحسبان أثناء رسم السياسات التنموية وتقويمها والحكم عليها، والعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات الديمغرافية علاقة جدلية متبادلة بحيث يمكن القول إن أيا من عناصر هذه المتغيرات لا يمكن أن يكون مستقلا أو منعزلا عن العناصر الأخرى سكانية كانت ام اقتصادية.

دراسة (**أوكيل حميدة** 2004ـ2005) عبارة عن مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، تحت عنوان: أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي- دراسة حالة الجزائر- .

هدفت الدراسة إلى محاولة الوصول إلى سياسة مناسبة لتخفيض هذا النمو بما يتوافق وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسبل الكفيلة لمجابهة المشكلة على المستوى الوطني والإقليمي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مشكلة السكان في الوطن العربي لا تكمن في الكم بل في سوء التوزيع بين أقطاره، وأنه لا يمكن ربط ضعف اقتصاديات البلدان العربية بالنمو السكاني وما يترتب عليه من نمو موازي في احتياجات السكان مع عدم وجود موارد مالية واقتصادية كافية، بل في سوء استغلال هذه الموارد وعدم الاستفادة من الشروط العلمية والتكنولوجية في تحسين فرص الحياة وتنمية القدرات البشرية، أي إخفاق التنمية يمكن في الاختلالات الاقتصادية الهيكلية، إذ سار الاختلال بانحراف مسار التنمية مع نمو سكاني سريع.

تقسيمات الدراسة

وبغية الإجابة على إشكالية البحث اثراءه، تم اعتماد التحليل المهنجي التالي:

أولا: ماهية التنمية الاقتصادية.

ثانيا: النمو السكاني.

ثالثا: دراسة تحليلية للعلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية للجزائر في الفترة -2006 2020.

I. مدخل عام عن التنمية الاقتصادية والنمو السكاني والعلاقة النظرية والتحليل الاقتصادي القائم بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية:

2. ماهية التنمية الاقتصادية

سنحاول التطرق إلى أهم النقاط المتعلقة بالتنمية الاقتصادية من خلال:

2. 1. التعريف بالتنمية الاقتصادية

هي العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة ونوعية الحياة وتغيير هيكلي في الإنتاج. (**محمد عبد القادر عطية**، 2000، **صفحة** 17)

كما تعرف أيضا على أنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، هذا فضلا على زيادة رأس المال المتراكم كما لا تنطوي ليس فقط على تغيرات اقتصادية معينة بل وتتضمن تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية ، هيكلية وتنظيمية. (**محمد قسم السيد**، 1994، **صفحة** 27)

كما عرفها البروفسور كينكروز بأنها" عملية تغيير الهياكل مادية للمجتمع بطريقة تؤدي إلى الرفاهية الاقتصادية وتحسين الأوضاع المعاشة لأبنائه، وإنها عملية إنتاجية مخططة وهادفة تزيد في نسبة المخرجات الاقتصادية على نسبة المدخلات الاقتصادية. (**محمد حسن**، 2005، **صفحة** 76)

كما للبنية الاقتصادية عدة مؤشرات يتم بموجبها قياس معدل النمو الاقتصادي الحاصل ولكن ما يعنينا هنا هي الأسس التي يتم بموجبها توزيع الثروات داخل المجتمع، وتأثير السياسات الاقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية.

وأهم المؤشرات القياسية المستخدمة لها هي:

- الأداء الاقتصادي المتمثل بمعدلات النمو في الناتج القومي وحصة الفرد منها.

- التبادل التجاري بالتصدير والاستيراد للسلع والخدمات.

- الوضع المالي ويقاس بحجم الديون والمساعدات الخارجية ونسبتها إلى الناتج القومي الإجمالي وحصة الفرد منها. (**أوكيل**، 2004ـ2005، **صفحة** 69)

2.2. أهداف التنمية الاقتصادية

ويمكن إبرازها فيما يلي:

- زيادة الدخل القومي: تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية علما أن الدخل القومي الذي نقصده هو الدخل الحقيقي (**بكري**، 1986، **صفحة** 70)، علما أنه تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية.

- رفع المستوى المعيشي: يعد هدفا هاما وذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن ومستوى ملائم للصحة، ما لم يرتقي مستوى معيشة السكان ويعد متوسط ما يحصل عليه الفرد من الدخل اقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد، لهذا لابد أن تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة متوسط دخل الفرد حتى يتسنى رفع مستوى المعيشة وتحقيق هذا لا يقف عند حد إحداث زيادة في الدخل القومي فحسب بل ترتبط هذه الزيادة بتغيرات في هيكل الزيادة السكانية وطريقة توزيع الدخل القومي، كما يجب العمل على وقف النمو المتزايد في عدد السكان مع تحقيق نظام عادل لتوزيع الدخل القومي ويمكن أن نستدل على ذلك بنوعين من المقاييس هما: متوسط الدخل ومستوى الاستهلاك. (**بكري**، **التنمية الاقتصادية** ، 1988، **صفحة** 33)

- توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية: انطلاقا من التقدم في المجال الصناعي بصورة ذاتية وذلك بما يقدمه من أساليب وأدوات ومعدات ومستلزمات الإنتاج تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ليس فقط في الصناعة وإنما كذلك في الزراعة نظرا للعلاقة التبادلية بين الصناعة والزراعة مع الإشارة إلى أن التنمية تعمل على تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي وتغيير طابعه التقليدي. (**عجمية و يسري أحمد**، 1999، **صفحة** 52)

- توفير قدر متزايد من عوامل الإنتاج: وذلك لتوفير متزايدة من السلع الوسيطية اللازمة لإنتاج الآلات ومعدات الإنتاج الأخرى، أي توفير طاقات جديدة لصناعات إذ تقضي التنمية إلى إحداث قاعدة صناعية استثمارية تفي باحتياجات الجهاز الإنتاجي من السلع الرأسمالية. (**عجمية و يسري أحمد**، 1999، **صفحة** 298)

- زيادة الرفاهية الاقتصادية للفرد: هذا الهدف يتضمن أهدافا تفصيلية منها استثمار الموارد البشرية وتوزيع مصادر الدخل مع تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول مع الارتقاء لتحسين مستويات المناطق الريفية أو الأقل تقدما. (**أحمد كيكسو**، 2002، **الصفحات** 108-109)

3. النمو السكاني

سنتطرق باختصار إلى التعريف بماهية النمو السكاني وأهم مؤشراته من خلال النقاط التالية:

3.1. تعريف النمو السكاني

يقصد بالنمو السكاني الطبيعي أنه يحدث نتيجة لعاملي أو عنصرين هما المواليد والوفيات، أي كلما زاد عدد المواليد وقل عدد الوفيات تزايد حجم النمو الطبيعي للسكان (**أحمد جاسر**، 2011، **صفحة** 18)، ويعرف أيضا أنه ناتج عن ميزان الولادات والوفيات، ويعبر عن ديناميكية مجتمع ما، إذا كان عدد الولادات أكبر من الوفيات يعني ذلك أن السكان في تزايد، والعكس يعني عدد السكان في تناقص، وهذه الحالة نادرة، فكل دول العالم تقريبا تسجل فائضا في عدد السكان سنويا. (**حفاظ**، **صفحة** 14)

3.2. أهمية النمو السكاني

إن دراسة النمو السكاني تمثل أهمية كبيرة في كونها تشكل المدخلات الرئيسية للتخطيط بشقيه الاقتصادي والاجتماعي، حيث يتعمد عليه تخطيط سوق العمل والتخطيط التعليمي من حيث معرفة عدد الطلاب في المراحل المختلفة وما يتطلبه ذلك من مدرسين مبان مدرسية، كما يساعد على وضع تقديرات لحاجة المجتمع من حيث الخدمات الصحية أو البيئة مثل الكهرباء والماء، ولا تقتصر أهمية النمو السكاني على مستوى التخطيط الكمي بل يمتد إلى مستوى تخطيط المشاريع خاصة المشاريع الإنتاجية والاستهلاكية.

وتساعد دراسة النمو السكاني في الكشف عن احتمالية حدوث مشكلات بيئية واقتصادية واجتماعية في مناطق معينة من المجتمع مثل التلوث والازدحام وما يترتب عليه من مشكلات مثل ارتفاع أنماط الأراضي والمساكن والبطالة والزحف العمراني على المناطق الزراعية، وهو بالتالي يعطي إنذارا مبكرا لمتخذي القرار أو المخططين لإعداد سياسات وإجراءات وقائية لتفادي حدوث تلك المشكلات. (**عمارة**، 2012 ، **صفحة** 68)

وبناءا على ما تقدم يظهر لنا أن دراسة النمو السكاني تعد هامة ليس للديموغرافي فحسب بل وللمختصين في العلوم الإنسانية والتطبيقية مثل الهندسة والزراعة وطب المجتمع. (**موسى**، 2008، **الصفحات** 207-208)

4. العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية

هناك أدلة قوية مستخلصة من البحث والتجربة على مدى جيلين تشير إلى وجود "تأثير سكاني" على النمو الاقتصادي، وهذا التأثير يتوقف كثيرا على الحجم الموجود في السكان بالقياس إلى الموارد الاقتصادية الأخرى المتاحة لهم بالإضافة إلى النظر من أين يتزايد السكان إذ أن زيادة نسب الولادات على الوفيات سوف يؤدي إلى حصول زيادة في نسب المعاملين وهذا ما يتعارض مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أن نمو السكان يزيد الطلب على الرأسمال الاجتماعي (مساكن، مدارس، مستشفيات...). (**عزيز و آخرون**، 2002، **صفحة** 165)

هذه المعادلة الصعبة حاول بعض الديمغرافيين البرهنة عليها باحتساب جملة من التغيرات التي كانوا يعتبرونها هامة في

قياس الأثر السكاني على الاقتصادي، ومن هذه المتغيرات أو المؤشرات الاقتصادية يذكرون نسبة السكان والقدرة على الادخار من نسبة الإنتاج والاستثمار الصافي والاستثمار الديمغرافي والاستثمار الاقتصادي وحاصل نمو الدخل السنوي. فلاحظوا أن البلدان التي ينمو سكانها بمعدل 2,3 % سنويا - وهو حاصل نمو المنطقة المغاربية - فإن قدرتها على الادخار من نسبة إنتاجها هي في حدود 21,8 % في حين أن البلدان التي ينمو سكانها بمعدل سنوي حوالي 0 % فان قدرتها على الإدخار من نسبة إنتاجها هو ما يعادل 31,3 % كما أن صافي الاستثمارات في البلدان التي ينموا سكانها بمعدل 2,3 % ببلدان العالم الثالث هو في مستوى 9,8 % في حين أن هذه النسبة في البلدان الصناعية تبلغ 19,3 % وهذا نتيجة لكون أن البلدان المتقدمة ليست لها استثمارات ديمغرافية ترهق موازنتها و تقلل من نسبة استثماراتها المنتجة، في حين أن استثمارات بلدان العالم الثالث الديمغرافية تصل إلى حوالي 6,9 %، فلو أن هذه الاستثمارات غير المنتجة في بلدان العالم الثالث حولت إلى استثمارات منتجة للرفع من قيمة هذه الاستثمارات إلى حدود 16,7 % عوضا عن 9,8 % حاليا، و هذا يبرز أهمية التحول السكاني في تحسن الأداء الاقتصادي ككل لأي دولة من الدول. (**الميغري**، 2012)

5. أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية

الاتجاه الأول: الذي يرى أن النمو السكاني عاملا ذو تأثير سلبي على المسيرة التنموية للمجتمع. (**نعيم**، 1999، **صفحة** 142)

5. 1.**أثر النمو السكاني عل سوق العمل**: النمو السكاني السريع يزيد من عرض قوة العمل، وتشيع ظاهرة البطالة بأشكالها الظاهرة والمقنعة في المجتمع، ويعمل على تخفيض الأجور، وهذا يعني أن الأسر لن تحصل على الموارد الكافية لتأهيل وتدريب أطفالها، مما يؤدي إلى زيادة مستمرة في أعداد العمال غير المؤهلين أو المدربين في سوق العمل، وما دام أن مدى مساهمة الفرد في عملية التنمية تتوقف على درجة تأهيله وتدريبه، فهذا يعني أن النمو السكاني المستمر سيعرقل عملية التنمية.

5. 2.**أثر النمو السكاني على الاستهلاك**: ترى مجموعة المفكرين أنصار هذا الاتجاه أن التزايد المتسارع لعدد السكان في أي مجتمع، كان يعني وبشكل حتمي زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية بنوعيها الضروري والكمالي وكذلك الطلب على الخدمات، وهذا قبل كل شيء يشكل ضغوطات على المسيرة التنموية للمجتمع. كما أن ارتفاع مستوى الاستهلاك في المجتمع الناتج عن زيادة عدد السكان يعمل على استنفاذ ما تقدمه الطبيعة من موارد وخامات بشكل سريع، وفي كثير من الأحيان تجبر المجتمعات على استيراد مثل هذه الخامات من الخارج لسد الطلب المتنامي عليها

5. 3.**أثر النمو السكاني على الاستثمار**: يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن النمو السكاني يؤثر سلبا على عملية التنمية، من خلال تأثيره السلبي في الاستثمار، إذ ينطلقون من حقيقة التناسب العكسي في توزيع الدخول بين الاستهلاك والادخار، وعليه فإن النمو السريع للسكان من وجهة نظرهم يتطلب دائما تخصيص جزء أكبر من الدخول للاستهلاك ويقلل من مخصصات الادخار ومن ثم الاستثمار، هذا من ناحية أولى أما من ناحية ثانية فإن هذا النمو السريع للسكان ذو تأثير سلبي في الاستثمار من خلال توجيه مخصصاته في مثل هذه المجتمعات نحو الإنفاق على المشاريع المخصصة لإشباع الحاجات الضرورية للسكان، وكذلك على مشاريع الخدمات بأنواعها مما يقلل من حصة الإنفاق على المشاريع القاعدية (مشاريع البنية التحتية والهيكلية للاقتصاد).

الاتجاه الثاني: يرى في النمو السكاني عملا ذا تأثير ايجابي في المسيرة التنموية للمجتمع إذا ما هيأت له الظروف والعوامل الملائمة للمشاركة في البناء التنموي، وهذا النمو يشكل عندها عاملا من عوامل دفع حركة التنمية قدما للأمام وليس العكس استنادا إلى ما يلي: (**نعيم**، 1999، **صفحة** 143)

- النمو السكاني يزيد من قوة المجتمع أي من عدد العناصر الشابة في الهرم السكاني وبذلك زيادة في نسبة في نسبة القوة البشرية وقوة العمل إلى إجمالي عدد السكان، وهذا ما يؤدي بدوره إلى إمداد سوق العمل دائما بالعناصر الفتية والقادرة على العمل والعطاء المستمرين.

- في النمو السكاني تنوع في الخبرات والكفاءات الضرورية للبناء التنموي وهذا ماله بالغ التأثير في عملية تأمين قوة العمل الملائمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية بالاعتماد على السوق المحلية للعمل.

- إن النمو السكاني يعني نموا في الموارد البشرية وهذه الموارد شأنها شأن غيرها من العوامل المساهمة في البناء التنموي إذ يمكن تحسين استغلالها والإفادة منها بالدرجة القصوى، وأحيانا تصديرها والحصول من جراء ذلك على دخول كبيرة تساهم في تنمية المجتمع وازدهاره.

- في الفكر الاقتصادي نرى العديد من المفكرين الذين يؤيدون هذا الاتجاه ولا يرون في الزيادة السكانية عاملا معرقلا للتنمية منهم على سبيل المثال آرثر كينغ إذ يقول: إن الطلب على القوة العاملة هو الذي يحدد عدد السكان.

كما أن المفكر المعروف هانوسن ايفن يرى أن النمو السكاني سبب في التقدم الاقتصادي، وهذا بالإضافة إلى ما تم ذكره سابقا من وجهات نظر لكل من المفكر العربي الكبير ابن خلدون وللأستاذ الدكتور عارف دليلة عند بحثنا لمقولة النمو السكاني، والتي لا ترى في هذا النمو عاملا معرقلا للتنمية فيما إذا هيأت لهذا النمو عوامل ومقدرات المشاركة فيها. (**العبد الله و خوري**، 1993، **صفحة** 215)

بالإضافة إلى ذلك فإن النمو السكاني السريع يؤدي إلى هيكل سكاني شاب، هذا الأخير يميل للتغيير والتحديث بالبحث عن حلول مبتكرة للمشكلات وارتياد الأخطار، كما أن الشباب

يملك القدرة على الابتكار والإبداع بالإضافة إلى التجديد المستمر في القوى العاملة، حيث أن متوسط عمر القوى العاملة يكون منخفضا في حالة النمو السكاني السريع، حيث: (**صالي**، 2015_2016، **صفحة** 367)

نجد في النمو السكاني تنوع في الخبرات والكفاءات الضرورية: والتي بها يقوم البناء التنموي، وهذا ما له بالغ التأثير في عملية تأمين قوة العمل الملائمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية بالاعتماد على السوق المحلية للعمل.

يؤثر النمو السكاني على نمو الموارد البشرية: والتي من شأنها كغيرها من العوامل المساهمة في البناء التنموي، إذ يمكن تحسين استغلالها والاستفادة منها بالدرجة القصوى، وأحيانا تصديرها والحصول من جراء ذلك على دخول إضافية كبيرة تساهم في تنمية المجتمع وازدهاره.

نمو القوى العاملة وما سيتبعه من نمو في الإنتاج: حيث أن للاستثمار الديموغرافي دورا بالغا في نمو القوى العاملة وتأهيلها وتدريبها، حيث أن للتعليم والصحة الجيدين قيمة جوهرية لرفاه المجتمع وهما مرتبطان على نحو وثيق، فالتعليم يساعد في تحسين الصحة، والصحة الجيدة تسهم في التعليم الأفضل، علاوة على ذلك فإن التعليم يسهم في زيادة النمو الاقتصادي ويرفع مداخيل الفقراء، كما تولد التحسينات في الصحة عائدات اقتصادية بارزة. (**العالي**، 2000، **الصفحات** 68_69)

يؤدي النمو الديموغرافي إلى اتساع حجم السوق: حيث تعتبر الزيادة السكانية عاملا مهما في تحفيز الاستثمار نظرا لتأثيره على توسيع نطاق السوق وتنوع حاجيات الناس، إضافة إلى إيجاد فرص العمل، وكلها أمور هامة تؤثر على تراكم رأس المال، وبالتالي فإن تباطؤ النمو الديموغرافي قد يؤثر على التحفيز على الاستثمار من عدة زوايا منها:

أنه قد يؤدي تباطؤ النمو السكاني إلى تقليص نمو الأسواق، وكلما كانت هناك علاقة ارتباط جزئي على الأقل بين معدل الربح وحجم السوق، فإن مخاطر الاستثمار تتزايد مع انخفاض الربح في ظل مجتمع يتباطأ فيه النمو السكاني كما يوضحه الشكل الموالي:

شكل 1: **العلاقة بين زيادة السكان واتساع حجم السوق**

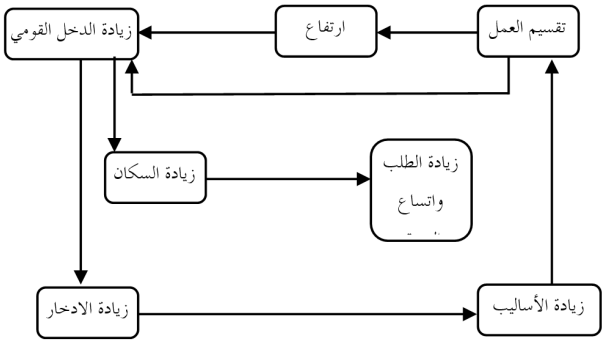

المصدر: (**النجفي**، 1982، **الصفحات** 116_117)

بالإضافة إلى ذلك يساعد النمو السكاني أو الديموغرافي إلى إنشاء مدن جديدة وبالتالي انتشار الحضارة في بعض الفترات كما يوضحه الشكل رقم 02:

شكل 2: **زيادة السكان والدوافع الاستثمارية**

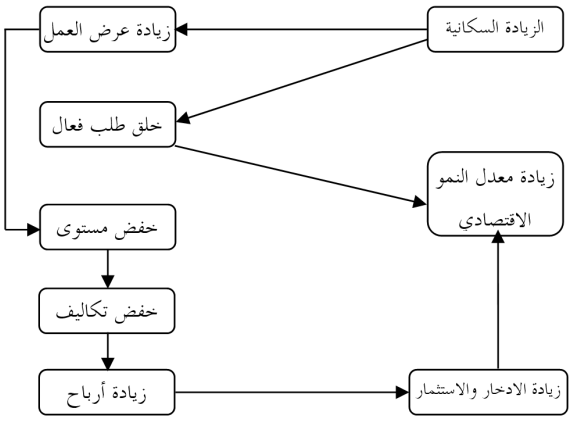

المصدر: (**النجفي**، 1982، **الصفحات** 120_121)

وعلى العموم يمكن تلخيص تأثير النمو السكاني على التنمية الاقتصادية من خلال الشكل التالي:

شكل 3: **نموذج علاقة المتغيرات الديمغرافية بالمتغيرات الاقتصادية**

المصدر: (**والتنمية**، 2005، **صفحة** 2005)

II_ اثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية خلال الفترة الممتدة بين 2006 الى 2020.

6. دراسة تحليلية للعلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية للجزائر

من خلال هذا التحليل سنحاول تبيان الدور الذي يمارسه العامل البشري على المسيرة التنموية للمجتمعات بمراحلها المختلفة وهذا من خلال تحليل النقاط التالية:

6. 1. تطور السكان 2006-2020

يعتبر هذا المؤشر من أهم المتغيرات المؤثرة في الظواهر الاقتصادية فتطور السكان يؤثر بشكل أساسي في حجم القوة البشرية والقوة العاملة، وإمكانية تأمين حاجات الأنشطة الاقتصادية للأيدي العاملة،فتزايد السكان يترتب عليه التزامات عدة على الفعاليات الاقتصادية المختلفة تتمثل في ضرورة تأمين الاحتياجات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية المتزايدة للمواطنين.

وقد شهدت الجزائر ارتفاعا في عدد السكان وصل إلى 43.8 مليون نسمة عام 2020، كما نلحظ من خلال الشكل البياني رقم 01 أن عدد الرجال في المجتمع الجزائري يفوق عدد النساء والتي شهدت زيادة ملحوظة حيث انتقلت من 16.5 مليون نسمة في عام 2006 لتصل إلى 21.6 مليون نسمة في عام 2020، كما انتقل تعداد السكان من الرجال من عام 2006 البالغ 19.6 مليون نسمة إلى 22.2 مليون نسمة في عام 2020، ما يبين الجدول الموالي أهم المؤشرات عن تطور السكان من 2006-2020.

جدول 1: تطور السكان حسب الجنس (الجزائر، 2006-2020)

السنة	رجال	نساء	المجموع
2006	19.6	16.5	33.4
2007	17.3	16.8	34.1
2008	17.5	17.1	34.6
2009	17.9	17.4	35.3
2010	18.2	17.8	36.0
2011	18.6	18.1	36.7
2012	18.9	18.5	37.4
2013	19.4	18.9	38.3
2014	19.6	19.1	38.7
2015	20.23	19.72	39.9
2016	20.68	20.15	40.8
2017	20.9	20.5	41.4
2018	21.3	20.9	42.2
2019	21.7	21.3	43.05
2020	22.2	21.6	43.8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، والبنك الدولي للإحصائيات.

ويعتبر ارتفاع عدد السكان مؤشرا على ارتفاع اليد العاملة في الجزائر وخاصة الشباب منهم، والذي يعتبر عاملا مساعدا على الرفع من التنمية الاقتصادية والتي يعتبر المورد البشري فيها عاملا أساسيا، ويمثل الشكل الموالي الترجمة لمؤشرات نمو السكان ذكورا وإناثا خلال الفترة الزمنية 2006- 2020.

شكل 4: تطور سكان الجزائر 2006-2020

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

إن النتيجة المباشرة لهذا الارتفاع في النمو السكاني يمكن ردها إلى:

- **انخفاض معدل الوفيات وارتفاع معدل الحياة:** حيث تؤكد الإحصائيات أن معدل الوفيات وخاصة الرضع عرف انخفاضا حيث بلغ 20.26 (‰) عام 2020 منخفضا من 26.9 (‰) عام 2006، كما عرفت معدلات احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة ارتفاعا حيث بلغ عام 2020 معدل 76.3 (‰) انتقالا من 75.7 (‰) عام 2006، ويعد هذا الانخفاض في معدل الوفيات الرضع كذا ارتفاع معدل البقاء على قيد الحياة مؤشرا يعبر عن مدى تطور الرعاية الصحية للأمومة والطفولة،كما يبينها الشكل رقم 5، وهو بدوره ينعكس على التنمية الاقتصادية.

شكل 5: تطور معدل وفيات ومعدل الحياة عند الأطفال

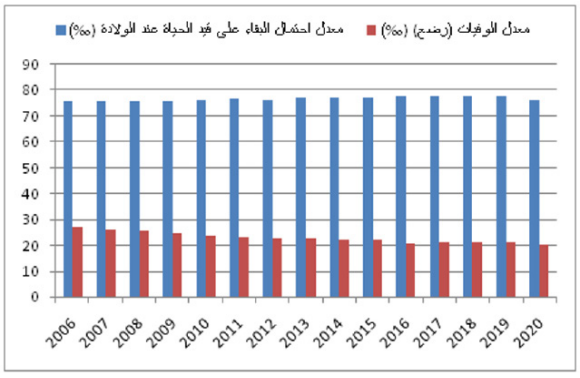

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

كما ويبين الجدول الموالي أهم مؤشرات معدلات الوفيات الرضع لكل 100000 ألف ولادة حية وكذا معدلات احتمال البقاء على قيد الحياة وهذا لكل من النساء والرجال وتطورها

في الجزائر منذ عام 2006 إلى غاية 2020.

جدول 2: تطور معدل وفيات ومعدل الحياة عند الأطفال حسب الجنس (الجزائر، 2006-2020)

السنة	معدل احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة (‰)			معدل الوفيات (رضع) (‰)		
	معدل ذكور	معدل إناث	المجموع	معدل ذكور	معدل إناث	المجموع
2006	74.6	76.7	75.7	28.3	25.3	26.9
2007	74.7	76.8	75.7	27.9	24.4	26.2
2008	74.8	76.4	75.6	26.9	23.9	25.5
2009	74.7	76.3	75.5	26.6	22.9	24.8
2010	75.6	77.0	76.3	25.2	22.2	23.7
2011	75.6	77.4	76.5	24.6	21.6	23.1
2012	75.8	77.1	76.4	23.9	21.2	22.6
2013	76.5	77.6	77.0	23.6	21.2	22.4
2014	76.6	77.8	77.2	23.5	20.4	22.0
2015	76.4	77.8	77.1	23.7	20.7	22.3
2016	77.1	78.2	77.6	22.4	19.3	20.9
2017	76.9	78.2	77.6	22.6	19.3	21.0
2018	77.1	78.4	77.7	22.5	19.5	21.0
2019	77.2	78.6	77.9	22.5	19.4	21.0
2020	74.5	78.1	76.3	21.00	18.6	20.26

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

ومن الجدول نلاحظ أن معدا البقاء على قيد الحياة بالنسبة للإناث مرتفع مقارنة بالذكور حيث بلغ معدل البقاء على قيد الحياة للنساء 78.1 عام 2020 مقارنة بـ 74.5 للذكور لنفس السنة، بينما كان معدل الوفيات الرضع قد شهد انخفاضا لعام 2020 بالنسبة للذكور والإناث بنسب 21 و18.6 وفاة لكل 100000 ولادة حية على التوالي نظرا لجهود الجزائرية في تحسين ظروف الولادة والموارد المتاحة للحوامل في كافة أنحاء البلاد، وهذا مقارنة بعامي 2018 و2019 اللذان شهدا تطور كبير لتداعيات فيروس كورونا والذي كانت له تداعيات خطيرة على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والصحية، وخاصة مع ما عرفه الاقتصاد العالمي من تراجع كانت عواقبه شديدة خاصة على الدول النامية ولذا سعت الجزائر إلى إيجاد وسائل لضمان استفادة النساء من خدمات الأمومة وتحسين الخدمات الصحية الخاصة بالإنجاب في ظل استمرارية لجائحة كورونا.

- معدل النمو الطبيعي، معدل الولادات الخام ومعدل الوفيات الخام

عرفت الجزائر تطورا ملحوظا وبنسب متزايدة في معدلات النمو منذ عام 2006 إلى عام 2017 حيث بلغ معدل النمو 2.09% عام 2017 منتقلا من نسبة 1.78% عام 2006، وتميزت سنة 2017 بارتفاع عدد الولادات حيث سجلت مصالح الحالة المدنية 1060000 ولادة حية أي ما يعادل 2900 ولادة حية في اليوم، ومن خلال الشكل رقم 03 نلحظ أن معدل الولادات الخام عرف تزايدا مستمرا طيلة الفترة من 2006 إلى 2017 حيث انتقل من معدل 22.07‰عام 2006 إلى 25.40‰ في عام 2017، كما عرفت سنة 2017 تراجعا معتبرا في حجم الوفيات المسجلة لدى مصالح الحالة المدنية حيث بلغت 190000 وفاة، والذي ترجمه المعدل الخام للوفيات حيث انتقل من 4.57‰ عام 2015 إلى ‰ 4.55عام 2017. كما يبنها الشكل رقم 03 ، بينما شهدت السنوات 2018-2019-2020 انخفاضا في معدلات النمو الطبيعي والمعدلات الخام للولادات وهذا راجع إلى انخفاض الاقبال على الزواج حيث عرف عام 2020 تراجعا بتسجيل 283 ألف زيجة مقابل 315 ألف زيجة عام 2019 وبذلك فإن معدل الزواج قد انخفض من 7.26 في الالف إلى 6.41 في الالف حيث لعبت عدة عوامل اجتماعية منها تدني القدرة الشرائية خاصة مع ما عرفته الخارطة الاقتصادية بعد تداعيات فيروس كورونا وتأثيره بذلك على قطاع العمل، حيث انخفض معدل النمو الطبيعي عام 2020 إلى 1.8 مقارنة بـ 2.09 لعام 2017.

شكل 6: تطور معدل النمو الطبيعي، العدل الخام للوفيات والمعدل الخام للولادات للجزائر 2006-2020

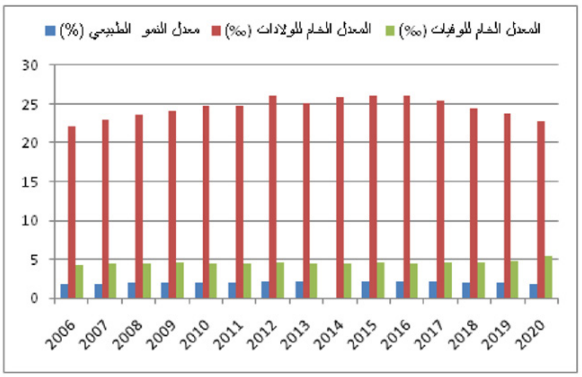

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

ووفقا لإحصائيات الديوان تم تسجيل 992 ألف ولادة حية و236 ألف وفاة وتوثيق 283 ألف زواج في عام 2020 في زمن كورونا محدثا بذلك زلزالا في المنظومة الاجتماعية، ومؤثرا بذلك على التنمية الاقتصادية للدولة.

ويبين الجدول الموالي أهم مؤشرات النمو للفترة 2006 إلى غاية 2020، موضحا الطفرات في معدلات النمو في السنوات التي شهدت اجتياح فيروس كورونا للخارطة الاقتصادية مغيرا بذلك معالم الاقتصاد العالمي.

6. 2. العوامل الاقتصادية

يمكن التماس تأثير العامل الاقتصادي في النمو السكاني من خلال دراسة مجموعتين أساسيتين هما:

- إن تدني مستوى النمو في معدل البقاء على الحياة والنمو الطبيعي ناتج عن شدة التأثر من ظاهرة التضخم النقدي وارتفاع الأسعار وما ينتج عنها من تآكل في الدخل وضعف في القوة الشرائية بحيث أصبحت عملية زيادة عدد الأفراد أمرا غير مستحب ويحمل في طياته الكثير من الأعباء المالية يصعب عليها تحملها، وهذا يكون بالنسبة للأسر ذات الدخل المحدود.

أما بالنسبة للأسر ذات الدخل غير المحدود: قادرة على أن تعكس الآثار التضخمية على غيرها، وعلى الرغم من ذلك فإننا نلاحظ انخفاض معدل النمو السكاني ومعدل البقاء على قيد الحياة، ونتيجة تحسن مستواها المعاشي وزيادة مدخوليتها، وذلك من خلال التأثير غير المباشر والسلبي لزيادة الدخل في الزيادة السكانية

شكل 7: اثر نمو السكان على معدل النشاط والبطالة

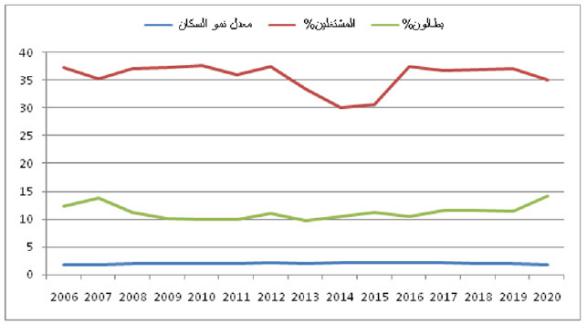

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

فمن خلال الشكل نلاحظ أنه بلغت نسبة البطالة في الجزائر 11.4% في عام 2019 مقابل 11.7% عام 2018 مسجلة تراجعا بنسبة 0.3% مع إنخفاض محسوس لدى الرجال منتقلا من 9.9% في عام 2018 إلى 9.1% عام 2019، كما عرفت نسبة المشتغلين زيادة طفيفة قدرت بـ0.2% حيث كانت نسبة المشتغلين في عام 2018 مقدرة بـ36.8% وفي عام 2019 بلغت 37% ، وعرف عام 2020 ارتفاعا في نسبة البطالة بـ 14.2%، وشهدت نسبة المشتغلين انخفاضا إلى 35% عام 2020، وهذا راجع إلى فقدان السوق المحلية لنحو 51 ألف وظيفة خلال 2020، بسبب غلق المصانع ضمن القيود التي فرضتها جائحة كورونا وهذا ما كشف عنه وزير العمل، مؤثرا ذلك على التنمية الاقتصادية وعلى خلق مناصب العمل والتوظيف والحد من البطالة. ويبين الجدول الموالي أهم مؤشرات البطالة والتشغيل في الجزائر للفترة 2006 إلى غاية 2020.

جدول 3 : تطور التشغيل في الجزائر (2006-2020)

السنة	العمال المشتغلون	البطالون	النشطين ***	
	المجموع	المجموع	المشتغلين% **	بطالون%*
2006	8868804	1240841	37.2	12.3
2007	8594243	1374663	35.3	13.8
2008	9146000	1169000	37	11.3
2009	9472000	1072000	37.2	10.2
2010	9736000	1076000	37.6	10
2011	9599000	1062000	36	10
2012	10170000	1253000	37.4	11
2013	10789000	1175000	33.4	9.8
2014	10239000	1214000	30.1	10.6
2015	10594000	1338000	30.6	11.2
2016	10845000	1272000	37.4	10.5
2017	10858000	1440000	36.7	11.7
2018	11001000	1462000	36.8	11.7
2019	11281000	1449000	37	11.4
2020			35	14.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من الجدول رقم 03 نلحظ أن معدلات النشاط في المجتمع الجزائري عرفت ارتفاعا منذ عام 2006 حيث بلغت 42.5%، إلى غاية 2013 حيث انتعشت نسبة النشطين في المجتمع الجزائري لتبلغ 43.2%، وتعود لتنخفض إلى 41.8% خلال الثلاث سنوات الأخيرة، وهذا لما شهدته الجزائر من تقشف بسبب انخفاض أسعار البترول والذي أثر بالسلب على ميزانية التجهيز التي انخفضت بنسبة 16% وشملت تدابير منها خفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة، ونلحظ من الشكل أن نسبة النشاط تأثرت بنمو السكان حيث ارتفعت نسبة النشاط بارتفاع عدد السكان في المجتمع.

كما وعرفت نسبة البطالة في المجتمع الجزائري تراجعا واضحا حيث بلغت نسبة البطالة 13.8% في عام 2007 لتتراجع إلى 9.8% عام 2013، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط الذي أتاح للجزائر فرصا لتمويل استثماراتها المحلية واستقطاب استثمارات أجنبية، كما وشهدت انخفاضا بنسبة 0.7% في عام 2016 مقارنة بعام 2015، مما أتاح لها الفرصة لخلق مناصب عمل للشباب، حيث سعت الجزائر منذ سنوات إلى تحسين مستوى التشغيل وخلق مناصب شغل للشباب والحد من البطالة من خلال تمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة، وتشجيع الشباب على العمل وتسيير مشاريع بناءة

*** السكان النشطين بالنسبة إلى السكان البالغين سن العمل (المفهوم حسب المكتب الدولي للشغل).

** السكان المشتغلون إلى السكان البالغين 15 سنة فأكثر.

* السكان البطالون إلى السكان النشيطون.

وهذا للنهوض بالتنمية الاقتصادية للدولة، غير أن هذه الإصلاحات لم تدم طويلا وعرفت الجزائر في عام 2020 معدلا مرتفعا للبطالة قدر بـ 14.2% وهذا بنسبة 3.2% عن عام 2019 بسبب الأوضاع السياسية التي مرت بها البلاد من محاكمة المتهمين بالفساد مؤدية بذلك إلى غلق العديد من المصانع وما خلفته جائحة كورونا المستجدة من تأثير في عالم العمل والتشغيل.

شكل 8: اثر النمو السكاني على الدخل الفردي

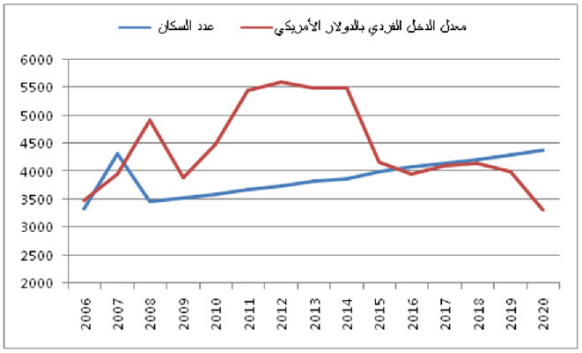

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

مما نلحظه من الشكل رقم 08 أن معدل الدخل الفردي عرف ارتفاعا متزامنا مع ارتفاع نمو السكان في الجزائر، حيث وصل 5516.1 دولار أمريكي في عام 2012 بـ 37.4 مليون نسمة ليعرف بعدها تراجعا كبيرا رغم زيادة النمو السكاني حيث سجل معدل الدخل الفردي 3965.5 دولار أمريكي عام 2017، وهذا راجع إلى سياسة التقشف التي اتبعتها الدولة في السنوات الأخيرة وتجميد العديد من مناصب العمل المتاحة للشباب، وهذا يعود بالسلب على التنمية الاقتصادية، ووصل أدنى قيمة له بـ 3306.9 دولار أمريكي عام 2020 بسب ما أثرته الجائحة وانخفاض أسعار النفط، مؤثرا بذلك على القدرة الشرائية للفرد ومع ارتفاع في عدد السكان قدر بـ 43.8 مليون نسمة لعام 2020، وبالتالي التأثير السلبي على المستوى المعيشي للفرد الجزائري.

شكل 9: اثر النمو السكاني على معدل النمو للناتج المحلي

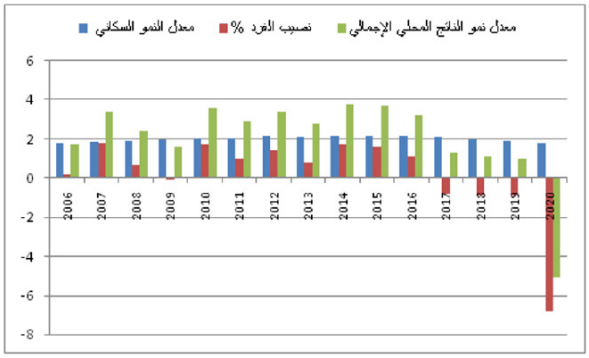

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الشكل رقم 09 نلحظ أن معدل نمو الناتج المحلي عرف ارتفاعا بارتفاع النمو السكاني حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي إلى الضعف من انتقالا من عام 2006 حيث بلغ 1.7% إلى 3.4% عام 2007 مع زيادة في نمو السكان، كما وصل معدا نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.6% مسجلا بذلك أفضل أداء اقتصادي له، ليعرف بعد ذلك تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض وهذا مع تزايد النمو السكاني نظرا للإصلاحات التي أصبحت الجزائر بصددها من خلال برامج التنمية والتي سعت من خلالها إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أن سياسة التقشف التي تبعتها الجزائر في السنوات الأخيرة أثرت على معدل نمو الناتج المحلي وأصبح ارتفاع عدد السكان مع ارتفاع الأيدي العاملة الشابة يشكل عائقا ويؤثر بالسلب بدل الإيجاب على التنمية الاقتصادية للدولة حيث سجل نمو السكان 42.8 مليون نسمة عام 2017، وسجل معدل نمو الناتج المحلي 1.4% فقط منخفضا عن عام 2016 الذي سجل فيه 3.2% وعام 2015 الذي سجل فيه 3.8%، وهذا الانخفاض يعود إلى عدم اتخاذ الإجراءات المناسبة من قبل الدولة في محاولة الاستغلال الأمثل للموارد البشرية الشابة والمتوفرة لديها، ليصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى أسوء قيمة له في عام 2020 بـ 5.1%- نظرا لما تسببت بع تداعيات جائحة كورونا ومع موازنة الدول الجزائرية لسعر البرميل للنفط بـ30 دولار مقابل 50 دولار في ميزانيتها السابقة ، كما وسجل نصيب الفرد من الناتج المحلي بـ 6-%، ومع بلوغ متوسط دخل الفرد في الجزائر إلى 3306.9 دولار أمريكي عام 2020 مصاحبا ذلك الزيادة المعتبرة في النمو السكاني والتي أثرت سلبا على النمو الاقتصادي الذي بات متزلزلا.

7. خاتمة

عرفت قضية النمو السكاني وأثرها على التنمية الاقتصادية اتساعا كبيرا في الآونة الأخيرة، في دول العالم وخاصة الدول النامية وهذا لما عرفته من معدلات نمو متسارعة، ومن خلال دراسة المتغيرات المتعلقة بالنمو السكاني المتمثلة في معدل النمو السكاني، معدل الولادات والوفيات، أمل الحياة عند الولادة، والمتغيرات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية المتمثلة في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، معدلات النشاط والبطالة في الجزائر للفترة 2006 إلى غاية 2020، توصلنا إلى نتائج أهمها:

نتائج اختبار الفرضيات

فيما يخص الفرضية الرئيسية والمتعلقة بعدم وجود علاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية، فمن الواضح أن النمو السكاني على التنمية الاقتصادية أثر ايجابي على المدى الطويل.

أما الفرضية الفرعية فكانت حول عدم وجود تأثير للنمو السكاني على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعلى

البطالة والتشغيل ، وهي فرضية خاطئة بحسب تحليلنا لأثر النمو السكاني في الجزائر على نصيب الفرد والذي كان إيجابيا، كما وأكدت الفرضية على وجود تأثير للنمو السكاني على البطالة والتشغيل في الجزائر، وهو تأثير ايجابي إذ يؤدي إلى تجدد القوى العاملة وتنوع الأنشطة من جهة ومن جهة أخرى ومع أزمة كورونا فإن الزيادة في عدد السكان أثرت سلبا على العديد من الوظائف وخاصة الحرة منها.

نتائج عامة

- أن للنمو السكاني تأثير على التنمية الاقتصادية بالإيجاب غير أن سياسات الدولة وبرامجها التنموية تلعب دورا كبيرا في التحكم في هذا التأثير.

- يؤثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية تأثيرا ايجابيا، حيث أثبتت الدراسة أنه توجد علاقة قوية بين كل من معدل النمو السكاني ومؤشرات التنمية الاقتصادية.

- النهوض بالتنمية الاقتصادية يصاحبه زيادة في دخل الأفراد وارتفاع في معدل الناتج المحلي الإجمالي، وكل ذلك سينعكس ايجابيا على حجم التشغيل من خلال الحد من تراجع معدلات البطالة بإيجاد توازن بين العرض والطلب في سوق العمل.

- وجود ارتباط وثيق بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية وخاصة في الدول النامية، لما له من أثر كبير على نصيب الفرد المعيشي وخاصة بعد ما عرفه قطاع التشغيل في ظل انتشار جائحة كورونا.

التوصيات والمقترحات

- ضرورة التأقلم مع الزيادة السكانية التي باتت واقعا لا مفر منه في حياة الأفراد خاصة في البلدان النامية.

- ضرورة الاهتمام بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها رفع مستوى التنمية الاقتصادية.

- ضرورة رسم معالم واضحة للسياسة السكانية والتي من شأنها أن تكون سياسات تنمية في المستقبل، من خلال الاهتمام بالمورد البشري والعمل على الاستثمار به.

- ضرورة التنسيق بين القطاعات المختلفة في الدولة من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

- ضرورة نشر الوعي عن عدم التوازن بين المتغيرات السكانية والاقتصادية والأضرار المترتبة عن ذلك.

تضارب المصالح

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

ـ المصادر والمراجع

- احسان محمد حسن. (2005). علم الاجتماع الاقتصادي. الاردن : دار وائل للنشر، الطبعة الاولى .

- التقرير العالمي. (2000). التقرير العالمي حول التنمية البشرية . بروكسل: جامعة بويك، الأمم المتحدة.

- تقرير السكان والتنمية. (2005). النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية. نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد الثاني،الأمم المتحدة.

- حميدة أوكيل. (2004-2005). اثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي- دراسة حالة الجزائر-. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر.

- سالم توفيق النجفي. (1982). التنمية الاقتصادية الزراعية. العراق : مدير دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

- سمحة موسى. (2008). جغرافية السكان. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

- طاهر حفاظ. ديموغرافيا عامة، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا. باتنة: جامعة باتنة، دار الجزائر.

- عبد القادر محمد عبد القادر عطية. (2000). اتجاهات حديثة في التنمية. الإسكندرية: الدرا الجامعية.

- عبد الله محمد قسم السيد. (1994). التنمية في الوطن العربي. القاهرة : دار الكتاب الحديث.

- عماد الميغري. (30 11، 2012). عماد الميغري، خصوصيات التحول الديموغرافي وبروز المشكلة السكانية في العالم الثالث: المنطقة المغاربية أنموذجا. تاريخ الاسترداد 20 06، 2022، من انسانيات : http://journals.openedition.org/insaniyat/8273

- كمال بكري. (1988). التنمية الاقتصادية . بيروت : الدار الجامعية .

- كمال بكري. (1986). التنمية الاقتصادية. بيروت: دار النهضة العربية.

- محمد صالي. (2015-2016). تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر. الجزائر: كلية العلم الاجتماعية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة لدكتوراه، جامعة وهران 2.

- محمد عزيز، و آخرون. (2002). مبادئ الاقتصاد. بنغازي، ليبيا: منشورات جامعة قار يونس، الطبعة الاولى .

- محمد عيد العزيز عجمية، و عبد الرحمن يسري أحمد. (1999). التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها. الإسكندرية: الدار الجامعية.

- مصطفى العبد الله، و عصام خوري. (1993). قضايا حول السكان والتنمية في الوطن العربي. دمشق: منشورات وزارة الثقافة.

- معتز نعيم. (1999). النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترابط وثيق وعلاقات متبادلة. دمشق: مجلة جامعة دمشق، المجلد الخامس عشر، العدد الأول.

- معين حسن أحمد جاسر. (2011). دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن. غزة: شهادة ماجستير في الجغرافيا، الجامعة الإسلامية.

- نورة عمارة. (2012). النمو السكاني والتنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر. عنابة، الجزائر : مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار.

- وداد أحمد كيكسو. (2002). العولمة والتنمية الاقتصادية، نشأتها، تأثيرها، تطورها. بيروت : دار سيكو.

ـ كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

بن فريحة نجاة، وآخرون (2024)، أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للجزائر في الفترة من 2006 الى غاية 2020-، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 16، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص ص:153-163.